...حوارات واتجاهات

...محمد العربي زيتوت لـ«الشاهد الدولي» (٢/١)

...رات لكي يبرر إجراءاته القمعيّة ويحصل ...المسلحة مخترقة بالكامل من قبل المخابرات

هي التي تمثّل النّظام، أي هناك عدد من الجنرالات هم أساس النّظام. وهذا أحد الفروق التي توجد بين النّظام الجزائري والأنظمة التي تشابهه. هذا أولا. ثانيا قلت إنّ مصادر العنف متعدّدة وإذا كانت سياسة النّظام تريد أن توجّه للخارج على أساس أنّ النظام بدأ يستقرّ، ففي نفس الوقت (وهذه هي المفارقة) يجب أن يحافظ على حدّ أدنى من العنف. عندما يتزايد العنف يصبح الأمر في غير صالحه ولكنه يحتاج إلى حدّ معيّن من العنف (وهذه هي نظريّة العنف المحدود) لكي يبرّر عددا كبيرا من إجراءاته القمعيّة ومن حصوله على أسلحة ومساعدات. هو بدون عنف لا يستطيع أن يحصل على ذلك أصلا أو لا يستطيع على الأقلّ أن يقدّم تبريرات لذلك وفي نفس الوقت يجب أن يثبت أنّ الدولة كدولة والنّظام كنظام ليسا في خطر.. لا أنّ العنف لا يوجد في الجزائر لا! فهذا لا يهمّ كثيرا من الجهات الغربيّة التي يهمّها ثلاثة أو أربعة أشياء: الشيء الرئيسي أن لا تمسّ مصادر الطاقة والنفط، ولحدّ الآن استطاع النّظام أن يحافظ على هذا الأمر، والشيء الثاني أنّ النّظام يدفع الأموال المترتّبة عليه كديون والنّظام يقوم بذلك ووقّع مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اتفاقيات مذلّة للغاية بالنسبة للمنطق الجزائري ولغيره «في قمّة الإذلال» إلى درجة اشتراط عدم التصديق على ميزانيّة الدّولة مالم يصادق عليها صندوق النقد الدولي. أي أنّ الميزانيّة لا تقدّم للمناقشة (الشكليّة طبعا لأنّهم و في الحقيقة لا يناقشون شيئا لأنّ صندوق النقد هو الذي يقرر) إلاّ بعد أن يوقّع عليها القسم الخاص بشمال إفريقية في صندوق الدولي، -ثم يتحدّثون بعد ذلك عن تدخّل أجنبي وغيره!!! وهذا ما يحيل إلى النفاق الرسمي الجزائري في خصوص التدخّل الخارجي. ميزانيّة الدولة الجزائريّة والإدارة الجزائريّة والمجتمع الجزائري توقّع قبل أن تتمّ مناقشتها في أيّ جهة من مؤسّسة في صندوق النقد الدولي.. إذا تحقيق مصلحة البترول والغاز والحفاظ على الطاقة ودفع الديون المتخلّدة بذمّته والمحافظة على التجارة والتعامل القائم مع مجموعة من الشركات الغربيّة. والنظام إذا استطاع أن يوفّر لبعض الأطراف الغربيّة الأمور الثلاثة السابقة فإنّ العنف لا يهمّ كثيرا. وإذا كان العنف سنوات ١٩٩٣ و١٩٩٤ و ١٩٩٥ توجّه أساسا إلى إسقاط الدولة، فإنّ العنف الآن موجّه إلى ضرب الشعب وهذا لا يثير الغرب. قد يثار الغرب أو بعض الجهات الإنسانيّة في دول غربيّة أو في المجتمعات الغربيّة مثل منظّمة العفو الدوليّة، ولكن الأمر يقف عند ذلك الحد.

محاولة لفهم المسألة الحزبية في اليمن (٢)

حزب البعث العربي الاشتراكي من ميلاد التنظيم الواحد إلى الانتحار الانشطاري

من سعيد ثابت سعيد

شهدت الساحة اليمنية «شمالاً وجنوباً» في أوائل الخمسينات حراكاً سياسياً واسعاً فبينما كان الوطن العربي يموج بأحداث عاصفة ومتغيرات سياسية كبيرة، لعل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر الأهم في هذه المتيغرات، حيث أوجدت الأرضية المساعدة لتسريع وتأثر حركات التحرر والإستقلال الوطني في البلدان العربية، كما أسهمت ثورة يوليو إلى حد كبير في تصعيد حالة الهياج والغليان الثوري في الوطن العربي بسبب خطابات زعامتها السياسية التي إعتمدت على لغة العاطفة، ودغدغة الآمال والأحلام بعهد قومي واحد، خالٍ من الإستعمار والإستغلال الأجنبي، وتحرير فلسطين من العصابات الصهيونية.

وكان ثمرة ذلك الخطاب وقوع أحداث سياسية عاصفة شكلت فيما بعد منعطفاً تاريخياً في مسار الأمة، فقد شن الأنجليز والأمريكان مع الإسرائيليين حرباً عدوانية ثلاثية ضد مصر، وقامت ثورة ١٩٥٨م في العراق، وتم الإعلان عن قيام

لحصار دام سبعين يوماً من قبل الموالين للنظام الإمامي البائد، بعد خروج الجيش المصري من اليمن.

تولى القاضي «عبد الرحمن الإرياني» سدّة الحكم، وتغلغل البعثيون في أجهزة ومرافق الدولة والحكومة.

وتؤكد أوساط بعثية أن «الأرياني» لم يكن بعثياً، غير أنه وجد في البعثيين ضالته التي كان يبحث عنها، فاستفاد من عناصرهم سواء على المستوى العسكري أو المدني، وكان يستغل الخلاف الناشب بين البعث وعبد الناصر في تعميق معاني القطيعة مع ذيول عهد السلال «المقرب من عبد الناصر» غير أن حركة نوفمبر التي أسهم البعث في صناعتها لم تسلم من تعثرات، وسقطات كبيرة، فقد أدى تشجيع القيادة الحاكمة آنذاك إلى تعميق الخلافات الفكرية والسياسية وإيصالها إلى مستوى الصدام المسلح إلى تفجر أحداث أغسطس ١٩٦٨م، التي تركت ندوباً في جسد الوطن اليمني .. ومع بداية السبعينيات ساءت العلاقة بين القاضي الإرياني في رئيس المجلس الجمهوري، وقيادة حزب البعث التي أفاقت على حقيقة الإنقلاب